

□

□

□ □ : ٢٠٠٩

الأستاذ المساعد الدكتور

فاضل جمعة جبر العقابي

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة ميسان

ظهر مصطلح المعجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري فالعلاقة ما بين الاثنين تعد من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية ليس على صعيد الدول المتقدمة فحسب بل على صعيد الدول النامية ايضاً ، كما إن العلاقة ما بين الموازنة العامة والميزان التجاري تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية في أي اقتصاد ، بمعنى إن أي تغيير في محصلة احدهما قد يؤثر على الآخر بنفس الاتجاه . مما يعني إن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والاستيرادات والعكس .

ان السمة الغالبة للاقتصاد العراقي هو اعتماده بشكل كبير على قطاع النفط في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك اعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وان عملية استحصال العملة الصعبة تتأثر من خلال مصدر واحد هو تصدير النفط الخام . وعليه فأن دراسة وتحليل العلاقة

مابين متغيرين مهمين هما الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي تعني دراسة وتحليل قطاع النفط من خلال الموازنة العامة بالقطاع الخارجي معبراً عنه هنا بالتجارة الخارجية ( الميزان التجاري ) وبالتالي قياس درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج .

١ - يعتمد الاقتصاد العراقي في توفير الإيرادات من العملة الصعبة على قطاع النفط من خلال تصدير النفط الخام ولذلك فإن إي تحسن يطرأ على أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة الأمر الذي يعني زيادة الإنفاق العام .

٢- إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وذلك لسد حاجة الطلب المحلي وان إي تغيير في معدلات الإنفاق العام يؤدي إلى تغيير في حجم وتركيبه الاستيرادات في نفس الاتجاه .

٣ - يبدو أن هناك علاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري ، الا إن هذه العلاقة تتأثر بشكل مباشر بما يحدث من متغيرات في أسعار النفط في السوق العالمية .



في إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن كل من المتغيرين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ٢ -

تحليل العلاقة ما بين الموازنة العامة والميزان التجاري من اجل بيان الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية في العراق خلال الفترة ٢ - ٩ ٢ وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي على الخارج .



الحدود المكانية - الاقتصاد العراقي

الحدود الزمنية - الفترة من ٢ ٩ ٢ وقد اختيرت هذه الفترة وذلك لسببين مهمين هما

١ - وجود دلالات إن هناك حالة من التعافي قد بدأت تدب في الاقتصاد العراقي ولو بشكل بسيط .

٢ - شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط الخام في السوق العالمية وصل في منتصفها ٢ إلى ( ١٤ ) دولار للبرميل الواحد .

٣ - عدم وجود قيود كمية ورسوم جمركية على الاستيرادات وكذلك إلغاء الرقابة على سعر الصرف الأجنبي .

٤ - الارتفاعات الكبيرة في مستويات كل من

أ - الصادرات ( النفطية ) .

ب - الاستيرادات .

ج - الإيرادات العامة .

د - الإنفاق العام .